المحاضرة الاولى:

الفصل الاول

قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي

1. علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي

سبق وان تم تعريف علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية ودور كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في تناول الظواهر الاقتصادية وتحليل السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع. غير أننا هنا نؤكد طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي، فعلم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بدراسة السلوك والنشاط الاقتصادي للإنسان على مستوى الفرد وعلى المستوى الكلي (المجتمع).

وبعبارة أخرى، فإن علم الاقتصاد يتكون من فرعين رئيسيين هما:

أ. الاقتصاد الجزئي: Microeconomic

يهتم هذا الفرع من علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا. وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي، حيث تتناول هذه النظرية سلوك المستهلك وسلوك المنتج ودوافع واتجاهات السلوك الاقتصادي للأفراد، وتركز النظرية على مفاهيم المنفعة التقليدية والحديثة في تناول هذا السلوك، إضافة إلى تناول نظريات تحديد أسعار السلع والخدمات وأسعار عوائد عناصر الإنتاج وتكاليف الإنتاج في مختلف هياكل وتنظيمات سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج.

ب. الاقتصاد الكلي: Macroeconomic

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية، الإطار العام لتحليل الاقتصاد الكلى، حيث يتم هذا التحليل من خلال تناول نظريات الطلب الكلي ونظريات العرض الكلي بهدف تحديد عناصر ومحددات توازن الدخل، إضافة إلى تحليل ومعالجة قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي. كذلك، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والرؤى والمدارس المختلفة التي تناقش حجم ومستوى هذا التدخل. ولمزيد من التوضيح نستعرض جوانب رئيسية من اهتمامات الاقتصاد الكلي:

تتردد على مسامعنا كثيرا مصطلحات اقتصادية كلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي أو الناتج القومي وكذلك الادخار القومي والاستثمار القومي وهكذا، فما هو المقصود وما هو مضمون تلك المصطلحات والعناوين الاقتصادية.

وكثيرا ما نسمع أو نقرأ في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة عن قضايا ومشكلات اقتصادية تواجهها بعض المجتمعات والبلدان. فأحيانا نقرأ عن مجتمع ما يواجه مشكلة البطالة وعدم توفر فرص العمل ونسمع عن مجتمع آخر يعاني من مشاكل ضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ونسمع عن مشاكل تدهور قيمة العملات الوطنية وتقلبات سعر الصرف وتدهور موازين المدفوعات وموازين التجارة الخارجية لهذا البلد أو تلك البلدان. نسمع ونقرأ عن مشاكل الركود والانكماش الاقتصادي أو عن قضايا الانتعاش الاقتصادي والازدهار الاقتصادي. نسمع كثيرا عن برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

تلكم أمثلة رئيسية لجوانب كثيرة من قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجهها المجتمعات والدول على اختلاف حجمها ومستوى اقتصادها. حيث يتناول الاقتصاد الكلى تلك القضايا بالدراسة والتحليل بهدف تحديد وتفسير العوامل والأسباب أو المحددات التي تؤثر في مسار تلك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي أشرنا إليها آنفا. ولكن، ماهي بالتفصيل اهتمامات وأولويات الاقتصاد الكلي ؟ هذا ما سنناقشه لاحقا.

2. النشاط الانتاجي للمجتمع

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الدخل القومي (NI) مقاييس ومؤشرات أساسية لتقييم وقياس النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة). ويركز الاقتصاد الكلي في تناوله لهذه المقاييس والمؤشرات على جملة من القضايا الرئيسية أبرزها ما يلي:

- محددات الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وهنا تبرز أهمية التفريق بين الناتج الكامن والناتج الفعلي.

  الناتج الكامن: هو الناتج الذي يمكن إنجازه عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع.

  بينما الناتج الفعلي: هو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى تشغيل غير كامل لعناصر الإنتاج.
- مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية في تحفيز الطلب الكلي وبالتالي تحفيز الناتج الفعلي للوصول إلى مستوى الناتج الكامن.
- مدى قدرة المجتمع على ضمان تحقيق نمو للناتج يكون قابلا للاستدامة، وما هي محددات تحقيق نمو اقتصادي مطرد؟

- وبمعنى آخر، ما الذي يحدد الدخل القومي والناتج القومي ؟ وكيف يمكن تفسير تذبذب معدلات النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى ؟ لماذا يكون الناتج المحلي مثلا مرتفعا في فترة ثم منخفضة في فترة أخرى ؟ وكيف يفسر هذا الصعود والهبوط في الدورة الاقتصادية ؟
- ما هي نتائج تذبذب النمو الاقتصادي على متوسط نصيب الفرد من الدخل؟ وبالتالي ما هي انعكاسات ذلك على حالة الفقر في المجتمع ؟ وكيف يتم الخروج من هذه المشكلات ؟
- ما هي محددات الاستهلاك القومي والادخار القومي والاستثمار ؟ وكيف يتم التأثير في هذه المستويات من الإنفاق الكلي من أجل تحقيق نمو للناتج المحلي الإجمالي يكون مرغوبا وكافيا لزيادة مستوى الرفاه للمجتمع ؟
- ما تأثير تقلبات المستوى العام للأسعار في الناتج الحقيقي والناتج المحلي النقدي للمجتمع؟

3. قضايا الاستقرار الاقتصادي

تعد قضايا الاستقرار الاقتصادي أبرز اهتمامات الاقتصاد الكلي. تشمل عناصر الاستقرار الاقتصادي المتغيرات الاقتصادية الكلية الآتية:

- معدل التضخم
- سعر صرف العملة الوطنية.
- أسعار وعوائد رأس المال
- عرض النقود والطلب على النقود.
- عجز الموازنة العامة للدولة.
- عجز ميزان المدفوعات أو العجز في الميزان التجاري

أ- يعرف معدل التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا أساسيا لمدى استقرار أسعار السلع والخدمات، ولذلك يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتفسير العوامل المؤثرة في تقلبات معدل التضخم صعودا وهبوطا.

ب- هناك نظريات وأسباب تفسر تقلبات معدل التضخم يتناولها الاقتصاد الكلي بالدراسة والتحليل ومن أبرزها:

- النظرية النقدية التي ترى أن معدل التضخم يعتبر ظاهرة نقدية أي أن النقود الزائدة في المجتمع التي تطارد السلع القليلة تسبب تصاعد معدل التضخم.